محاضرات القانون الدستوري

(السداسي الثاني النظم السياسية)

السنة أولى جدع مشترك نطام ل.م.د

المجموعة الثالثة

السنة الأكاديمية 2021-2022

(بداية السداسي الثاني للسنة الجامعية يوم2022/02/13)

ملخص المحاضرتين الأولى والثانية

ليوم الاثنين 14 فبراير2022

الباب الأول : لأنظمة السياسة الكبرى

بالاعتماد على مبدأ الفصل ما بين السلطات السابق الإشارة إليه كمبدأ للقانون الدستوري، وخلال التعرض لمضمون القواعد الدستورية في السداسي الاول، ميز الفقه بين أنظمة سياسية مختلفة، والمقصود بالنظام السياسي بمفهوم ضيق التركيز على الجانب الشكلي للسلطة، أي شكل الحكم الذي يسود مجتمع ما، وترجع الأنظمة السياسية إلى عصور قديمة كمصر الفرعونية والدولة الفارسية، ولو أنها ارتكزت على قواعد عرفية ، وقد كان الفضل لظهور الدساتير ثم تدوينها في دراسة وتحليل الأنظمة السياسية المختلفة. ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من أهم الأسس المعتمد عليها لتصنيف الأنظمة السياسية ، وقد اختلفت الدول في تطبيقه، فهناك ما يسمى بنظام الجمعية النيابية الذي يقوم على أساس هيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية، وهناك النظام الرئاسي الذي يتميز برجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، أما النظام البرلماني فإنه يقف في مركز وسطي بين هاذين النظامين وهو قائم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعليه لمعرفة النظام البرلماني و الرئاسي تم المجلسي وما قد يلحق به محاولة تكييف نظامنا السياسي نتعرض إلى:

المبحث الأول: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات

مبدأ الفصل بين السلطات هو أحد أهم مبادئ التنظيم السياسي، والذي يعتبر من القيم الأساسية للأنظمة السياسية المعاصرة، والمنطلقات الفكرية لتحديد أشكال النظم، وتصوير القواعد الوضعية التي تحكم المؤسسات السياسية في كيانها العضوي والوظيفي، من خلال ما يعرف بالدساتير.

فقد كانت النظم السياسية في المجتمعات القديمة تسير على أساس تركيز السلطة في يد الحاكم "باعتبارها حقا شخصيا وامتيازا للحاكم" فقد كان لويس الرابع عشر يقول: " أنا الدولة" فذاقت الشعوب مرارة هذا الاستبداد. وظهرت فكرة القانون الطبيعي على إثر اضمحلال الفكر الكنسي المسيحي فانتقلت الشعوب بذلك من تبرير الاستبداد بفكرة الحق الإلهي إلى فكرة قواعد الإنصاف والحقوق الطبيعية في القرنين 17 و18لكنها افتقرت الى ضمانات وجزاء وضعي ملموس. لقد أدى تطور النظام التمثيلي في القرن 18 إلى وجود جماعة من المراقبين"الذين يتعاونون مع الملك مرة، ويحدون من سلطته مرة أخرى ... وهذا بفضل نشأة السلطة السياسية الجديدة وانفصالها عن السلطة الكلية.

المطلب الاول: مدلول مبدأ الفصل بين السلطات

سبق و إن أشرنا إلى أن أفكار الفلاسفة والكتاب عن تقسيم وظائف الدولة، وعن الفصل بين السلطات لم ترق إلى مستوى النظرية، ولم تكن واضحة بالدرجة التي تمكن من تحويلها إلى مبادئ عمل، فاهتموا بتقسيم وظائف الدولة ولم يركزوا على فكرة الفصل بين السلطات، وكان لابد أن ينتظروا مجيء "مونتيسكيو" بعد نصف قرن، ليقيم النظرية على نحو منهجي، و أرسى أصولها ودافع عنها. إذ يعتبر صاحب الفضل في دقة عرض المبدأ و توضيحه، بعد دراسته لعدة اشكال من الأنظمة السائدة في عصره.

الفرع الأول: مضمون مبدأ الفصل بين السلطات

لقد إهتم الفكر اليوناني القديم بدراسة الدولة، مركزا على الأشخاص القائمين بالسلطة داخلها، ولعل ما جاء به أفلاطون وأرسطو من صفات ينبغي توافرها في الحاكم أكبر دليل على ذلك (الحاكم الفيلسوف)، ورغم إختلافهما حول مبادئ الدولة المثالية إلا أنهما إتفقا على وجود 3 وظائف لإشباع الحاجيات الطبيعية وحماية الدولة وحكمها، وتطبيقا لمبدأ التخصص الذي نادى به أفلاطون، يستلزم الأمر وجود 3 فئات تتولى العناية بكل وظيفة .

فأفلاطون، في كتابه "القوانين" يرى بأن توزع وظائف الدولة بين هيئات مختلفة حتى لا تنفرد كل هيئة بالحكم وتمس بسلطة الشعب مما يؤدي إلى وقوع إنقلاب أو ثورة، ولتجنب ذلك لابد أن يكون التوازن بين هذه الهيئات لكي تراقب بعضها وتمنع الإنحراف.

وبالنسبة لأرسطو، فقد قسم في كتابه "السياسة" وظائف الدولة إلى ثلاثة: وظيفة تداولية تهتم بمشاكل الحرب والسلام والمعاهدات ووضع القوانين والمالية والعقوبات، وظيفة الأمر مهمتها تنفيذ القوانين، وظيفة العدالة تتولاها المحاكم.

وقد إهتم الفكر الغربي بهذه الدراسات وأعطاها مكانة في الفلسفة الأوروبية في القرون الوسطى وبقي حبيسا لها، ولم يخرج عنها إلا من خلال كتابات "مونتسكيو" في القرن 18 .

كان أول من أبرز أهمية هذا المبدأ(الفصلJohn Locke(و بالرغم من أن الإنجليزي في مؤلفه "الحكومة المدنية" إلا أن قصره على ما كان سائدا في بريطانيا جعله عملا ناقصا، إذ يرى أن كل دولة تحوز 4 سلطات:

-1سلطة تشريعية مهمتها سن القوانين وإقرار التشريعات.

-2سلطة تنفيذية مهمتها تنفيذ القوانين والسهر على تحقيق الأمن في كل أنحاء الدولة.

-3سلطة اتحادية: وتختص بالعلاقات الخارجية مع الدول وإعلان الحرب والسلام.

-4سلطة التاج: وتشمل الامتيازات الملكية المجوزة للملك.

إلا أن "مونتسكيو" الفرنسي صاحب الفضل في تحديد مضمون هذا المبدأ بدقة، إذ يعتبر وكأنه أوجده من عدم، من خلال شرحه للدستور الإنجليزي. وتأثرت به الولايات المستقلة عن بريطانيا، إذ كانت تفصل بين سلطاتها فصلا مطلقا.

الفرع الثاني أنواع الفصل بين السلطات

لقد عرف مبدأ الفصل بين السلطات تفسيرات مختلفة، فقد أخذ البعض بالفصل المطلق في حين أخذ البعض الآخر بالفصل المرن، وكلاهما يقدم نظاما أو حكومة مختلفة .

أولا: الفصل المطلق بين السلطات

إن الغرض من الفصل المطلق هو ضمان استقلال السلطة التشريعية) البرلمان (عند السلطة التنفيذية) الحكومة (فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات وتحكم المبدأ 3 عناصر أساسية المتمثلة في:

المساواة، الاستقلال والتخصص، فالمساواة معناها أن لا تنفرد أية سلطة من السلطات الثلاث بسيادة الدولة وإنما تتقاسمها. في حين أن الاستقلال فيتم تحقيقه على جانبين أو مستويين؛ استقلال على المستوى العضوي واستقلال على المستوى الوظيفي، فالاستقلال على المستوى العضوي أنه لا يحق لعضو في السلطة أن يكون في آن واحد عضو في سلطة أخرى، فلا يستطيع مثلا: النائب في البرلمان أن يكون نائبا وفي آن واحد وزيرا، أما الاستقلال على المستوى الوظيفي، فالهيئات تكون مستقلة عن بعضها البعض فلا وجود للتعاون بينها فلا يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، كما لا يمكن للحكومة حل البرلمان، أما التخصص، فنعني به أن كل هيئة تمارس وظيفة محددة في الدستور.

ثانيا: الفصل المرن بين السلطات

إن أصحاب الفصل المرن بين السلطات يعتبرون أن الدولة موزعة بين 3 ثلاث سلطات لكل منها وظيفة متميزة عن الأخرى، إلا أن هذا الفصل لا ينفى إمكانية التعاون والتضامن بين الهيئات والوظائف فالوزراء يمكن أن يختاروا من البرلمان، كما يمكن للسلطة التنفيذية أن تتدخل وتشارك السلطة التشريعية في ممارسة وظيفتها كالمبادرة بتقديم مشاريع القوانين وحل البرلمان، الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة .... والخلاصة التي نصل إليها هي أن تطبيق الفصل بين السلطات يتم حسب الطريقتين السالفتين الذكر)الفصل المرن والفصل المطلق(، فحينما يطبق الفصل المطلق نكون في ضل حكومة رئاسية أو نظام رئاسي، وحينما يطبق الفصل المرن نكون أمام حكومة برلمانية أو نظام برلماني أي نظام التعاون.

المطلب الثاني: تقييم مبدأ الفصل بين السلطات

انطلاقًا من أن المبدأ آلية تضمن حركية ملحوظة في دواليب الجهاز السياسي، وقاعدة لتنظيم وترتيب السلطات فهذا يجعل منه بحق أحد معايير تصنيف الأنظمة السياسية، وضمانة أكيدة للشرعية السياسية، لكنه رغم هذا لم يسلم من الانتقاد والتحفظ من جانب الفقهاء والسياسيين، على الرغم من أن هذه الانتقادات لا تنفي دوره في إحلال الديمقراطية وضمان حقوق وحريات الأفراد على مر التاريخ، وعلى محك الواقع، ولذا فإنه من الضروري وضع المبدأ في ميزان التقييم، ضمن هذين الفرعين:

الفرع الأول: مزايا مبدأ الفصل بين السلطات

يعد مبدأ الفصل بين السلطات عنصرا ملازما لبنية الدولة، وقد أورد الكاتب "ميشال مياي" في تحليله لنظرية الفصل بين السلطات بعض مزايا المبدأ فقال: " ..... ولهذا يجب توزيع السلطة السياسية بين أجهزة مختلفة بحيث لا تحتكر سلطة واحدة مختلف الوظائف"(

)، ومن جهة أخرى يعد ركنا من أركان الديمقراطية فمن خلاله تضمن الحياة البرلمانية على أسس سليمة بفهم العلاقة المتبادلة بين السلطات الثلاث. الى جانب هذا يتم من خلاله صيانة الحقوق والحريات الفردية والجماعية ومنع الاستبداد والمساهمة في تحقيق الدولة القانونية من خلال تقسيم وظائف الدولة الذي ينتج عنه تحديد اختصاصات وصلاحيات كل سلطة والقيام بها على أحسن وجه .

للإشارة هذه الانتقادات التي قدمت له، لا تنتقد مضمونه إنما الانتقاد انصب على سوء استعماله، والدارس للنظرية بتمعن يجد أن "مونتيسكيو" نفسه لا يدعو إلى الفصل المطلق بين السلطات، بل إلى الفصل المرن " فقراءة دقيقة لبعض نصوص "مونتيسكيو" في خصوصه لا توحي لنا بالفصل بين السلطات، بل بتعاونها ، والتطبيق العملي للمبدأ يؤكد هذه الافتراضات.

الفرع الثاني: عيوب مبدأ الفصل بين السلطات

إلا أن هناك العديد من الفقهاء الذين وجهوا عدة انتقادات لهذا المبدأ لعل تبرز أهمها:

-إن خصائص السيادة مترابطة ومنسجمة مشكلة في ذلك جسما واحدا وهو السيادة، وبتوزيع وتقسيم

هذه الخصائص بين جهات مختلفة مستقلة غير ممكن، فجسم الإنسان مثلا رغم أنه يتكون من عدة

أجزاء أو أطراف إلا أنه لا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

-إن توزيع السلطات بين هيئات مختلفة يشجع على التهرب من المسؤولية حيث تستطيع كل هيئة أن تحمل غيرها المسؤولية في حالة حدوث الكثير من المشاكل.

-وهناك من الفقهاء الذين قالوا أن الأخذ بهذا المبدأ يؤدي إلى هدم وحدة الدولة.

عليه يمكن لنا القول في الأخير، أن الاعتقاد بالفصل المطلق المجرد أمر خيالي، فوظائف الدولة متكاملة ومتداخلة مما يتطلب التعاون والتضامن بين السلطات حتى تتمكن الدولة من أداء مهامها وبالتالي إشباع الحاجات الضرورية للمواطنين فالمقصود بمبدأ الفصل بين السلطات إذا هو: الاستقلال والتساوي بين السلطات العامة في الدولة في ممارسة الوظائف والاختصاصات المحددة في الوثيقة الدستورية حتى لا تتعدى الهيئات على بعضها، لكن دون استبعاد إمكانية التعاون والتضامن، كما أنه لا مانع من قيام الرقابة على الهيئات التي تعتبر كضمانة أساسية لحرية الأفراد.

المبحث الثاني: تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات

لقد تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية وصورها بتعدد الاتجاهات المهتمة بدراستها، أهمها الاعتماد على مبدأ الفصل ما بين السلطات، الذي يقتضي توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة، مستقلة عن بعضها في أداء مهامها، و يذلك اختلف في تفسيره مما أدى الى تعدد طرق و وسائل تطبيقه، إذ ميز الفقه بين أنظمة سياسية مختلفة: فهناك ما يسمى بنظام الجمعية النيابية الذي يقوم على أساس هيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية، وهناك النظام الرئاسي حيث كانت الولايات المتحدة هي أول من ابتدعه، وذلك وسط ظروف تختلف عن تلك التي مرت بها أوروبا، يتميز برجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، أما النظام البرلماني فإنه يقف في مركز وسطي بين هاذين النظامين وهو قائم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يتوسط النظام شبه الرئاسي بين النظامين البرلماني والرئاسي، وقد برز كمحاولة لعالج أوجه القصور في كلاهما. فعلى مدار قرون عدة أسست المملكة المتحدة نظاما برلمانيا هو الأكثر تطورا، قبل أن تعتمده دول أوروبية أخرى– معظمها على مدار القرن العشرين– مع وجود فروق ملحوظة في التطبيق.

المطلب الأول: خصائص الانظمة السياسية الكبرى

كل نظام سياسي يستمد خصائصه ومقوماته وأركانه من بيئته، وعلى هذا الأساس ثمة اختلاف حول أسس تصنيف الأنظمة السياسية، فهناك من يقيمه على أساس المسؤولية السياسية، أو النظام الحزبي السائد، و منهم من ركز على الجانب الاقتصادي وهناك من ركز على مدى اعتماد و تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.

الفرع الأول: خصائص الأنظمة المركزة على أحد السلطات

يعتبر النظام الرئاسي أحد نماذج الأنظمة السياسية التي استطاعت أن تفرض نفسها، ليس فقط لأنه ممثل من أكبر الدول المتمثلة في الولايات المتحدة، بل أيضا لطريقة التسيير التي تعتمد على سلطة تنفيذية موحدة ومبدأ الفصل المطلق للسلطات. فقد جاء النظام الرئاسي في الولايات المتحدة لتجسيد رغبة الولايات الامريكية الثلاث عشرة في الاستقلال عن بريطانيا مع الاحتفاظ بقدر من الاستقلال لكل منها، فضلاً عن تأثر المؤسسين بالفلاسفة الاوروبيين المنادين للفصل المطلق بين السلطات، كما يعتبر النظام المجلسي نموذجا للأنظمة المركزة لسلطة على حساب أخرى وهي السلطة التشريعية، هذا النوع من النظم مبني على فكرة ان البرلمان هو الممثل الحقيقي للشعب ، ولأن سيادة الشعب وحدة لا تقبل التجزئة ، ومن ثم فلا يمكن أن يمارس هذه السيادة بجميع عناصرها ومختلف مظاهرها الا البرلمان، وتعد سويسرا وهي دولة اتحادية، النموذج التطبيقي الأنجح للنظام المجلسي منذ عام1848 حتى الوقت الحاضر.

أولا: النظام الرئاسي:

أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أول نظام رئاسي لها بمقتضى الدستور الصادر عام 1787 والذي أصبح نافذاً من كانون الثاني لعام 1789، وانتخب جورج واشنطن كأول رئيس للإتحاد المركزي في الولايات المتحدة طبقاً للدستور الذي ما يزال معمولاً به حتى الآن مع بعض التعديلات البسيطة.

وهو نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل الكبير بين السلطة التشريعية والتنفيذية وعدم إمكانية تأثير إحداهما على الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى وجود توازن بينهما بحكم الاستقلالية، وليس بحكم وسائل التأثير المتبادل مثلما هو الحال في النظام البرلماني، ويعتبر النظام الأمريكي هو النموذج المثالي للنظام الرئاسي من الناحية النظرية على الأقل، ويقوم النظام الرئاسي على دعائم وتتمثل فيما يلي:

-1أحادية السلطة التنفيذية وأولويتها: رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة ينتخبه الشعب بواسطة الاقتراع سواء كان مباشرا أو غير مباشر، وعلى أساس ذلك يكون في كفة واحدة، مع البرلمان. يمارس رئيس الدولة السلطة التنفيذية بأكملها بما في ذلك السلطة التنظيمية. كما أن الرئيس يتدخل في المجال التشريعي إما عن طريق الخطابات التي يوجهها للبرلمان، وإما عن طريق تقديم مشاريع قوانين بواسطة أعضاء حزب، أو بواسطة حق الاعتراض على النصوص الصادرة عن البرلمان.

-2الفصل التام بين السلطات: استقا واضعوا الدستور الأمريكي في عام 1787 من أفكار مونتسكيو، ولكنهم فضلوا الفصل التام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية دون أي تداخل بين السلطتين وذلك بهدف تحقيق التوازن والمساواة الكاملة بينهما.

ثانيا: النظام المجلسي (حكومة الجمعية النيابية)

النظام المجلسي أو نظام الجمعية هو صورة من صور النظام النيابي (الديمقراطية النيابية)، وهو في مفهومه الواسع يعني ذلك النظام الذي يقوم على دمج السلطات بيد هيئة واحدة، وبفعل التطور الذي طرأ على هذا النظام من الناحية التطبيقية فإن سلطة البرلمان أصبحت تعلو السلطة التنفيذية، وقد خولت له هذه السلطة من منطلق أنه ممثل الشعب والمعبر عن إرادته والراعي للمصلحة العامة ومن جهة أخرى فإن سيادة الشعب واحدة وغير قابلة للتجزئة. يرتكز هذا النظام على:

-1وحدة السلطة وتركيزها في يد الممثل الحقيقي للشعب (السلطة التشريعية)

-2عدم المساواة بين السلطات: أن نظام حكومة الجمعية النيابية لا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات.

يعترف هذا النظام بضرورة وجود حكومة منتخبة لممارسة المسائل التنفيذية والإدارية وهي تابعة للسلطة التشريعية.

-3 تبعية الحكومة للسلطة التشريعية تتحقق بوسائل متعددة منها: أعضاء الحكومة من الوزراء يختارهم البرلمان بالانتخاب، تحديد اختصاصات الحكومة من قبل البرلمان، إلزام الحكومة من قبل البرلمان بسياسة عامة يجب مراعاتها، حق البرلمان في إلغاء وتعديل القرارات الصادرة عن الحكومة. للبرلمان الحق في توجيه الأسئلة والاستجوابات للحكومة وأعضائها ومساءلتهم سياسياً عن تنفيذ قوانينه وسياساته، وفي المقابل لا يوجد للحكومة أي رقابة على البرلمان.

الفرع الثاني خصائص الأنظمة التي تحاول إقامة بعض العلاقات بين السلطات

هدف الملك "هنري الثالث جان سنتير" من وراء إشراك نواب عن الشعب في المجلس ، في الحصول على موافقتهم لفرض الضرائب وتقديم المساعدات المالية المطلوبة منهم، مع احتفاظه هو بالمسائل القانونية التي يستشير فيها أعضاء المجلس الكبير الذي يضم الأشراف والأساقفة، وقد مر النظام البرلماني بعدة مراحل تاريخية هامة ، وهو قائم على عدة ركائز أهمها محاولة إقامة توازن بين السلطات، كما يعد النظام شبه الرئاسي الذي أوجدته الممارسة الفرنسية ، من الأنظمة التي حاولت إيجاد علاقات تعاون بين السلطات من خلال خلق تبادل في الصلاحيات. تحولت أغلب بلدان أوروبا وأميركا اللاتينية إلى النظام المختلط مدفوعة بالأزمات السياسية المترتبة على النظام الرئاسي والتي غالبا ما تكون لها نتائج سلبية جدا على الاستقرار والنمو الاقتصادي. واعتمد فنلندا وإيرلندا والنمسا النظام المختلط، كما طبقته أغلب دول أوروبا الشرقية لدى عودتها إلى الديمقراطية مع سقوط المعسكر الشرقي عام 1990.

أولا: النظام البرلماني :

إن النظام البرلماني نشأ في انجلترا بعد تطور طويل ثم انتقل الى العديد من الدول وخاصة منها المستعمرات القديمة الانجليزية، وإذا قلنا النظام البرلماني فهذا لا يعني ان كل نظام يوجد فيه برلماني هو كذلك فالنظام الرئاسي والشبه الرئاسي فيها برلمان ويكون أحيانا اقوى من السلطة التنفيذية لهذا فالمعيار المميز لهذا النظام عن غيره هو سلطة تنفيذية مقسمة الى قسمين، احداهما الوزارة او الحكومة التي يحق لها حل البرلمان الذي يستطيع بدوره سحب الثقة منها وثانيها رئيس دولة ليس مسؤولا سياسيا. يرتكز النظام البرلماني على:

-1ثنائية السلطة التنفيذية: تتكوّن السلطة التنفيذية من طرفين الرئيس والحكومة

أ- رئيس الدولة: قد يكون رئيس الدولة ملكا يتلقى السلطة عن طريق الوراثة أو رئيسا منتخبا من الشعب أو من البرلمان، والرئيس غير مسؤول سياسيا لكنه مسؤول جنائيا بخلاف ما إذا كان ملكا فهو غير مسؤول لا سياسيا ولا جنائيا وسبب عدم تحميل رئيس الدولة المسؤولية السياسية هو عدم حيازته للسلطة .

ب-الوزارة (الحكومة): وهي تتشكل من رئيس الحكومة الذي يعيّن من بين الأغلبية في البرلمان ويقوم باختيار أعضاء حكومته وتمارس الحكومة مهام السلطة التنفيذية في النظام البرلماني فهي صاحبة السلطة الفعلية ولذا فإنها تتحمل المسؤولية أمام البرلمان سواء كانت مسؤولية فردية أم تضامنية وتتخذ القرارات في مجلس الوزراء بأغلبية الأصوات ويمكن لرئيس الدولة حضور اجتماعات الحكومة لكنه لا يحق له تصويت.

-2عنصر التعاون والرقابة المتبادلة: يظهر التعاون من خلال مشاركة الحكومة في التشريع كاقتراح مشاريع القوانين، أما البرلمان فهو يساهم في الوظيفة التنفيذية بالإذن أو الترخيص المالي والموافقة على بعض الأعمال الدبلوماسية كالموافقة على المعاهدات، أما التوازن بين السلطة التشريعية و التنفيذية) التأثير المتبادل بينهما من خلال المراقبة المتبادلة بينهما، وهذا التوازن قد يكون خارجي إذ كلا منهما تتمتع بوسائل تؤثر على الأخرى فالبرلمان يحق له مراقبة الحكومة وتقرير المسؤولية السياسية وفي مقابل ذلك يكون للسلطة التنفيذية صلاحية حل البرلمان، أما التوازن الداخلي فكل هيئة تتكون من مجلسين فالبرلمان يتكون من مجلسين أحدهما أعضائه منتخبون أما الآخر يعينون أو يكتسبون مناصبهم عن طريق الارث أو أنهم ينتخبون بطريقة غير مباشرة.

ثانيا: النظام شبه الرئاسي:

بوادر ظهور النظام الشبه رئاسي كانت مع بداية القرن العشرين التي شهدت أولى محاولات إزالة التفرقة ما بين النظامين البرلماني والرئاسي. وكان أول تطبيق للنظام شبه الرئاسي- قبل أن يعرف بهذا الاسم- في يوليو 9191 في فنلندا، ثم عبر دستور فإيمار بألمانيا في أغسطس 9191، ثم النمسا في 9191، وأيرلندا في 9191. ولم يعي واضعوا تلك الدساتير أنهم يؤسسون لنظام سياسي جديد، بل كانوا يسعون لعالج الوجوه غير المرغوب فيها لنظم الحكم القديمة. نظام الحكم فيها ذو طبيعة مختلطة بين النظامين البرلماني والنظام الرئاسي رغم تعارضهما.

تقوم الأنظمة شبه الرئاسية على دستور يشمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني وقواعده سائدة في المجتمع، فهي تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب وهو يتمتع بسلطات خاصة، وكذا وجود وزير أول يقود الحكومة التي يستطيع

البرلمان إسقاطها. فهو كما ذكرنا سالفا نظام مختلط يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي ومن أمثلة الأنظمة شبه الرئاسية النظام الفرنسي والنظام البرتغالي والنظام الفنلندي.

من مظاهر النظام البرلماني:

-1ثنائية السلطة التنفيذية: حيث يوجد رئيس دولة غير مسئول سياسياً أمام البرلمان ولكنه مسئول أمام الشعب نظراً لانتخابه بطريقة الاقتراع العام المباشر. وبجانب وجود الرئيس توجد أيضاً وزارة مسئولة سياسياً أمام البرلمان مسئولة فردية وتضامنية أيضاً كمجلس الوزراء .

-2وجود رقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: حيث تملك السلطة التشريعية مسألة الوزارة سياسياً مسئولية فردية أو تضامنية وإسقاط الوزارة كلها أو أحد أو أحد الوزراء نتيجة لهذه المسئولية. ومن ناحية مقابلة تملك السلطة التنفيذية بواسطة رئيس الدولة حل البرلمان كسلاح مقابل للمسئولية الوزارية أمام البرلمان. المجلس الذي لا يستطيع سحب الثقة من الوزارة.

من مظاهر النظام الرئاسي :

1اختصاصات رئيس الدولة أو رئيس الجمهورية:

-تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم من مناصبهم..

-حق للرئيس بنص الدستور حضور جلسات مجلس الوزراء في هذه الحالة تكون له رئاسة المجلس.

-تعيين كبار الموظفين في الوظائف العليا في الدولية.

-2في بعض الظروف الاستثنائية والصعبة قد يعطى رئيس الجمهورية السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية لحين انتهاء الظروف هذه ولكن مع بعض الضوابط والقيود.